غيره وذلك خلف ومنها انه ينافي التركيب لاحتياجه الى
الاجزاء المغايرة للمركب والعقل يحكم بان الواجب اول الاوايل
فلو كان له جزء لكان اول في التعقل ضرورة وذلك خلف ومنها
انه لا يكون مشتركا بين اثنين وسنذكره ومن احكام الامكان
انه علة حاجة الممكن والحاجة حكم بالضرورة انه في وجوده محتاج
الى مرجح واعترض بان علة الحاجة لو كانت الامكان لاحتاج
الممكن في ترجح عدمه ايضا الى مرجح لوجود علة الحاجة واتضعف
هذا الاشكال حتى ان من الناس من قال للحدوث علة
ومنهم من قال للامكان والحدوث علة ومنهم من قال
الامكان بشرط الحدوث والكل فاسد لان الحدوث بعد تاثير
المؤثر الذي هو بعد للحاجة فلا يصح ان يكون علة لما تقدم
ولا شطرها ولا شرطها ولعل الجواب ان يقال استوى
بالنسبة الى الممكن امران احدهما محتاج الى مؤثر
وهو الوجود والاخر غير محتاج اليه وهو العدم فما كان
محتاجا اليه يستدعيه لا محالة وما ليس كذلك لا ومنها

انه

انه لما لم يتعين صدوره عن مؤثر لم يوجد وذلك التعين
يسمى الوجوب السابق فاذا وجد فحال وجوده لا يقبل
العدم وهو الوجوب اللاحق والاول للعرض الممكن
بالنسبة الى وجود سببه والثاني باعتبار عدم وجوده
وعلى كل منهما سؤال اما على الاول فلان الوجوب السابق ان
كان لذات الممكن كان واجبا وهو محال وان كان لفاعل
تقدم فلعليته عليها فان الفاعل انما يكون فاعلا بالتاثير
فلو كان التعين به وهو قبل التاثير كان فاعلا وهو محال
واما على الثاني فلانه اذا لم يقبل العدم حال وجوده لزم
ان لا يقبله اصلا لانه في حال العدم لا يوصف بالقبول
والجواب عن الاول انه فاعل بالتاثير في الماهية من حيث
هي باعطاء الوجود وذلك لا ينافي ان يكون فاعلا قبل ذلك
في التعين لا يقال يستلزم ان يكون للتعين تعينان اخر
سابقان وهكذا وينتهي لانا نقول التعينات في الممكنات
يستند الى العلم والقدرة والارادة والتكوين وهي قديمات

Copyright © King Saud University